بدون زعل

الأمم المتحدة الأمريكوصهيوسعودية

عبدالفتاح علي البنوس

لم ولن تكون الأمم المتحدة ولا مجلس الأمن الدولي ولا كافة الهيئات والمنظمات التابعة لهما في يوم ما محايدة أو منحازة للطرف المظلوم أو المعتدى عليه أو صاحب الحق المغتصب، وإنما كانت ولا تزال مع الطرف الأقوى والأغنى تبعاً لمصالحها، وعلى مدى تاريخ هذه الكيانات لم نشاهد منها أي مواقف أو اتخاذ أي قرارات تشعرنا ولو لمرة واحدة بأنها مستقلة الإرادة والقرار وتمثل الضمير الدولي الذي ينتصر للعدالة دونما مواربة أو انحياز لهذا الطرف أو ذاك.

تجلى لنا ذلك بوضوح من خلال تعاطيها مع ملف القضية الفلسطينية وذلك من خلال انحيازها ووقوفها إلى صف الكيان الصهيوني المحتل وتبنيها قرارات تدين من خلالها الضحية وتدافع عن الجلاد طاعةً للبيت الأبيض، دمار وقتل وتشريد وتنكيل وتهجير للفلسطينيين، واستيطان للصهاينة الذين يتم جلبهم من مختلف أنحاء العالم .

وفي بلادنا ومع بدء العدوان السعودي الأمريكي شاهدناها عاجزة خانعة وغير قادرة على اتخاذ أي موقف يوقف العربدة السعودية، وليتهم اكتفوا بذلك بل ذهبوا إلى إصدار قرارات ضد اليمن ووضعونا تحت الفصل السابع وفرضوا العقوبات وكأننا نحن من اعتدينا على السعودية وقمنا بشن عدوان على أراضيها وانتهاك سيادتها ،وواصلوا انحيازهم لقوى العدوان من خلال صمتهم على كافة الجرائم والمذابح التي ارتكبها تحالفهم الهمجي بحق اليمنيين رجالاً ونساء وأطفالاً، وفوق ذلك ظلوا عاجزين عن رفع الحصار وإنهاء معاناة الشعب اليمني، ووصلت الجرأة بمبعوثهم إلى اليمن إسماعيل ولد الشيخ أحمد إلى مقايضة القوى الوطنية على تسليم المرتبات مقابل تسليمهم ميناء الحديدة في واحدة من أكبر الفضائح الأممية التي وقعت فيها الأمم المتحدة .

مواقف هذه الكيانات الدولية والأممية المؤيدة والمساندة للعدوان على بلادنا ،عززت من قناعات السواد الأعظم من الشارع اليمني بأن تلكم الكيانات عبارة عن شركات استثمارية تعمل لحساب المصالح الأمريكية الصهيونية وأنه لا يمكن أن يصدر عنها أي موقف أو قرار مشرف على الإطلاق ولا يمكن الثقة فيها أو التعويل عليها.

بدون زعل الأمم المتحدة ومجلس الأمن وتوابعهما هي انعكاس للكيانين السعودي والإماراتي في عدوانهم على بلادنا، فالكل شركاء فيه ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن نثق بها أو نتوقع منها أي خير يرتجى على الإطلاق ،ومن لا يزال يرى فيها أنها أطراف محايدة أو يمكن أن تلعب دوراً محايداً فهو جاهل أحمق لا يعي حقيقة ما يدور حوله، يقال في المثل الشعبي اليمني (جد الكلاب واحد) وهؤلاء ينطبق عليهم هذا المثل ،لذا لا حاجة لنا في التعويل على الوهم والخيال والسراب الذي يتمثل في مجلس الأمن والأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان وغيرها من الكيانات والهيئات الدولية والأممية التي تعمل حسب الأهواء والمصالح والتوجيهات الأمريكو صهيونية وليس لنا منها غير الأسف والقلق والإدانات الشكلية على إستحياء، ولجان التحقيق الصورية التي دائماً ما تعتمد على المصادر والروايات السعودية هذا إن شكلت أصلاً ولم تكن عبارة عن مخدر وقتي ودغدغة عواطف وهرطقة إعلامية فقط.

لذا علينا أن نتحلى بالواقعية ونتعامل بشفافية ومصداقية من أجل المصلحة الوطنية إذا ما أردنا الخير والصلاح والنصر والتمكين ليمننا الحبيب وشعبنا الوفي الأصيل، ولنثق بنصر الله وتأييده لأبطال جيشنا المغوار ولجاننا الشعبية البواسل في تحقيق النصر وإنهاء معاناة أبناء شعبنا.

وحتى الملتقى.... دمتم سالمين.

المؤتمر.. والمستقبل

عبدالرحمن مراد

يبدو اشتغالي بالمؤتمر واضحاً في الآونة الأخيرة، وأشعر أن هذا الاشتغال يرسل أسئلة كثيرة في بال الكثير من المتابعين، ولعل الذين يتابعون ما نسطره منذ بدأنا الكتابة فيها في أبريل 2011م يدركون تمام الادراك أننا لا نتخوف من شيء إلا بوعي منا ولا نتفاعل لشيء إلا بوعي مماثل، وحين نشير الى ثغرات في البنية التنظيمية العامة للمؤتمر فنحن ندرك أهميتها في اللحظة الزمنية وندرك أثرها في المستقبل، ولا نكتب كلاماً مُلقى على عواهنه، بل قد دلّت التفاعلات التي حدثت على موضوعية الفكرة التي نتناولها وأثرها في مجرى الأحداث فحين كتبت في العدد الصادر في 16 مايو 2011م عن نقد الأطراف السياسية، وذكرت أن المستقبل سوف يشهد تحالفاً بين الحوثيين والمؤتمر وقلت إن القوى التي تدير الفعل الثوري يومها سوف تسفهم رياح الزمن، قلت ذلك وكان الحوثيون يومذاك قوة صغيرة لا يمكن للذهن أن يتقبل مني ما قلته، وكان المؤتمر يشهد حرباً تستهدفه في وجوده وفي كيانه وفي بقائه، وقد ذهبت التنظيمات التي تماثله في البلدان التي شهدت موجات ما سُمي «الربيع العربي» الى الفناء، وكنت مدركاً يومها أن المؤتمر يحمل جينات البقاء، وأنه لن ينحني إلا ريثما تمر العاصفة ولكنه لن ينكسر، وسيعود كأقوى مما كان عليه، وقد حاولت في جل الكتابات أن أضع المؤتمر في ميزان النقد وميزان الحقيقة ووجدت من خلال المراجعة والتدقيق للمقالات أن الكثير من القضايا التي كتبت عنها واستنطقت حاجة الواقع إليها لم يعرها قادة المؤتمر اهتماماً كافياً، بل تعاملوا معها بترف ذهني وتنظيمي مبالغ فيه، وظل هاجسي يدور في مداراتها ولذلك وجدت نفسي أكتب عن بعض الظواهر بشكل متواتر ومتكرر، وما اكتشفت ذلك إلّا حين قمت بسياحة صغيرة في أرشيف مكتبتي الخاصة قبل أيام قلائل.

ميزة المؤتمر أنه كان تعبيراً عن الكل، ذلك الكل الذي تأثر بالافكار والثقافات، وذلك الكل الذي كان تعبيراً عن التاريخ والحضارة اليمنية، ولذلك كانت ولادته عصرية بحكم التأثر والحوار، وتاريخية بحكم امتداد الماضي والحضارات اليمنية فيه، وحين تفاعل مع الأحداث في عام 1990م بعد ذلك التدفق المعرفي والتحول في المسارات المختلفة التي شهدها اليمن، وشهدها العالم من حولنا بدءاً من انهيار المنظومة الاشتراكية وغزو الكويت وتبدل العلاقات الجيوسياسية بين الدول والعلاقات الديمغرافية بين الجماعات في المجتمع الواحد، وكانت الوحدة اليمنية التي تم الاعلان عنها في مايو 1990م هي الثورة الوطنية الحقيقية التي حملت معها تباشير التحولات في المجتمع اليمني، وجاءت بالتعددية السياسية فتساقطت أوراق الاسلاميين والقوميين والاشتراكيين من شجرة المؤتمر وظلت شجرة المؤتمر باسقة، شامخة تقاوم ذلك التداعي، ثم تثمر تلك الشجرة واقعاً جديداً في اليمن لم يكن محققاً قبل ذلك، وأهم مميزات ذلك الواقع هو الاستقلال من تبعية الغير والاعتماد على الذات في الإنفاق العام، فقد تحررت الموازنة العامة للدولة بفضل تلك التحولات التي عصفت بالعالم وبالوطن العربي من تبعيتها للسعودية والكويت وأصبحت قادرة على صناعة واقعها بقدراتها الذاتية، وليس بقدرات الغير، كما أن البحث عن مصادر دخل قومي جديدة كان عاملاً حاسماً لإحداث التحولات العميقة في بنية المجتمع، ومن مفاخر المؤتمر أنه استطاع أن يقود مرحلة التحولات في البناءات المختلفة بقدرة فائقة وحكمة لا ينكرها إلا جاحد أو موتور أو مبغض.

فقد شهدت تلك المراحل حركة ممانعة من دول الاقليم وعلى رأسها السعودية، فكانت حرب صيف 1994م بدعم منها ومن بعض الدول الأخرى، ثم كانت حركة المعارضة «موج» التي فشلت في تنفيذ أجندتها بفضل وعي الزعيم صالح في تفكيك بنيتها واحتواء الكثير من عناصرها وفتح الابواب للعودة الى صنعاء كالدكتور ياسين وبن دغر، وعندما رأت الأجهزة الأمنية الاستخبارية السعودية فشلها في تحقيق ثنائية الهيمنة والخضوع لجأت الى تفكيك البناءات الوطنية المختلفة بخلق حالات التوتر والشقاق واستخدمت أدواتها من الجماعات المتطرفة فكان اغتيال جار الله عمر، وكانت حركة الاختطافات للسياح من الجماعات المتطرفة ومن القبائل تهدف الى زعزعة الاستقرار وتنمية عوامل الانشقاق وبالتالي الوصول الى حالة اللااستقرار في اليمن، وظل المؤتمر يقاوم تلك العواصف ويجتاز الحواجز والموانع، وكانت الانتخابات الرئاسية في 2006م نقطة تحول جوهرية في حياة اليمن وفي مسار المؤتمر.. وأمام كل التحولات والعواصف التي مرَّت بدءاً من عام 2007م الى عامنا هذا 2017م -عقد من الزمان- لابد من الوقوف أمام أحداثه لنصنع من نارها نوراً يضيئ دهاليز المستقبل.

الميثاق.. والبحث في الأعماق

د. عبدالله محمد المجاهد

العودة إلى صحيفة "الميثاق" بعد انقطاع دام سنوات، اعود إليها في ثوبها الجديد، وبعد ان اصبحت هذه الصحيفة مدرسة وجامعة تخرج منها العديد، وانا واحد من الذين تربوا في هذه المدرسة والجامعة العملاقة التي جعلت من الميثاق الوطني مصدر لنموها وتطويرها، ومن خلال البيئة اليمنية دون غيرها، إذ تمكنت في نصوص الميثاق الوطني من رسم خريطة اليمن ومتطلباتها خاصة عندما يتمعن الباحث في أعماق النصوص ومن خلال التجربة.

وفي هذه الحلقة والحلقات القادمة ستكون البداية بالقطاعات الاساسية المرتبطة بالاقتصاد الوطني.. والبداية بالقطاع الزراعي وتأكيد الميثاق ان اليمن شيد حضارة هدفها الانسان ومن خلال الارض وتطويعها لتحقيق احلامه وتأمين احتياجاته الاساسية خاصة من الغذاء والكساء واعطاء أولوية لتوفير الغذاء باعتبار ان تدني الانتاج وشحة وانخفاض مخزون الحبوب مصدر أساسي في اذلال الانسان والشعوب.. ولذا كان لا يكل ولا يمل من التوسع المدروس في مساحة الاراضي الزراعية، ومنها صناعة الارض وتحويل الجبل الصخري إلى أرض منتجة.. والحديث عن هذا سوف يأتي في حلقات قادمة، بما في ذلك سعيه المستمر في صيانة الاراضي من الاندثار التي كانت تتعرض للتخريب خاصة بفعل السيول والانجرافات.

كان الغذاء من اولوياته، ولذا كانت الحبوب هي شغله الشاغل باعتبارها المصدر الاساسي لغذاء الانسان.. وهي أيضاً من مصادر توفير الاعلاف الضرورية لإنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء (الدواجن) وانتاج اللحوم والإلبان ومشتقاتها.

واعتقد ان البعض سوف يشكك في ذلك.. تحت مبررات كثيرة سوف نتناولها في حلقات قادمة.. مؤكدين ان الارض اليمنية قادرة على إشباع أهلها.

وعندما نتحدث عن التعمق بالبحث والدراسة في نصوص الميثاق الوطني في الجوانب الزراعية والثروة السمكية وقطاع المياه.. كل ذلك سوف يثبت وبشكل واضح ان كل ما تناوله الميثاق الوطني لايقبل الشك، والأهم من ذلك أنه تناول كل الجوانب المتعلقة بالتنمية الاقتصادية ومنها القطاع الزراعي.. من خلال التعامل مع الارض وتنوعها والبيئات الزراعية المحيطة بها -وما أكثرها- وبصورة قد لانجد لها مثيلاً في أي بلد آخر..

ولا يفوتني في هذه الحلقة أن أنوّه الى أن كل مطلع لديه أي ملاحظات فسوف تنال الاهتمام المطلوب.. وسوف نجد في الاخير ان الارض اليمنية قادرة على اشباع أهلها، في ظل وجود الانسان اليمني القادر على العطاء وتجاوز كل الصعوبات.

«24 أغسطس» انتصار الوسطية والاعتدال

د.قناف علي المراني

كلما مر يوم منذ تأسيس المؤتمر الشعبي العام تأكد للناس صدقية هذا الحزب الجماهيري الرائد برغم ان تأسيسه جاء بعد تأسيس احزاب قومية ودينية واشتراكية كانت تعمل بشكل سري لفترة طويلة ولكنه بدأ من حيث انتهت تلك الاحزاب.. ولا يساور أحد الشك ان هذا التنظيم الجماهيري استوعب كل المتغيرات والاحداث السابقة واللاحقة..

فماذا يعني ذلك؟ يعني أن المؤتمر انطلق من رحم هذا الشعب وولد غضا يافعا وعبر عن طموحاته وآماله وحقق الكثير منها برغم طفيليات الامامة ودعاة القومية المصلحجية ورجعية الجماعة الاخونجية التي كانت تسعى دوماً الى الوراء حتى بعد تحقيق الوحدة اليمنية وخروج كل الاحزاب والتنظيمات السياسية الى العمل بالعلن.

وخلال فترة ما بعد الوحدة ظل المؤتمر الشعبي العام شامخا يناضل من اجل تحقيق مصلحة هذا الشعب الثائر الأبي ويعزز مكاسب تجربة وطنية رائدة.

وفي عام 2011م ظن الواهمون انهم دمروا مشروع المؤتمر الشعبي العام الوسطي والمعتدل بأيدي ثلة من المتسلقين والمتسلطين والمرتزقة ولكنهم فشلوا وخرج المؤتمر من المؤامرة اكثر صلابة وقوة بل ولفظ كل من كان محسوبا عليه من الفاسدين ولم يحققوا من فوضويتهم في ذلك العام وما تلاه اي انجاز يذكر سوى الحرب والدمار فقط.

والى يومنا هذا وبرغم الاصطفاف الوطني العريض في مواجهة تحالف العدوان الا ان هناك هواة سلطة لا يختلفون كثيرا عن مغامري وفوضويي 2011م ويمارسون قوتهم وتفضيلهم لانفسهم غير مدركين مخاطر مخططات تحالف العدوان، أو مستشعرين مسئوليتهم تجاه الوطن فتكون النتيجة صفراً على الشمال.. بل ان المؤتمر طهر نفسه تلقائيا من كل المحسوبين عليه من المتسولين والمرتزقة داخلياً وخارجياً.

اخيرا نقول لهم جميعاً.. كفوا عن غيكم وعبثكم بهذا البلد العظيم لأنكم سوف تُسألون عن كل ما اقترفته اياديكم.

والتحية للمؤتمر التنظيم الوطني الذي يقف مدافعاً عن مصالح الشعب والوطن ويبادل الجماهير الوفاء بالوفاء.

آن الأوان لقرارات تاريخية تسقط نظام آل سعود

حسين محمد حسين *

إن منطقة الشرقة الأوسط تمر حالياً بمرحلة حرجة من تاريخها، حيث ستحدد القرارات والسياسات والاحداث التي تشهدها المنطقة المسار الذي سيقرر مصير شعوبها.

لقد حظيت آراء المفكرين الأمريكيين المحافظين بمصداقية وثقة في ظل تشرذم العرب واشعال الحروب الطائفية وفي غياب رد حازم ومنطقي من دول الشرق الأوسط.

ويتم العمل الآن على تقديم رؤية جديدة للمنطقة تخرق فيها المحرمات القديمة في الحفاظ على الدول الرجعية والديكتاتورية والملكية، وتطرح من خلالها الأولويات السابقة جانباً، وحيث لا أهمية للعلاقات الخاصة والقديمة بين أمريكا ودول ومشيخات الخليج العربي المتعصبة والمعتدلة.. إن الهدف الآن هو تغيير الأنظمة الإرهابية وعلى رأسها النظام السعودي الوهابي.. وإن القيام بالتقليل من أهمية الدور الاستراتيجي لمنطقة الخليج في أسواق الطاقة العالمية وتخفيض قيمته منذ ثلاثة أعوام، ما هو إلّا حجر الزاوية للرؤية الأمريكية الجديدة تجاه المنطقة.

كما أن الخطر الذي يتهدد الأنظمة العربية في مصر وسوريا والعراق واليمن وتونس ولبنان والجزائر، والذي ربما يليها حتماً الحرب في دول الخليج من أجل افقارها وتدميرها وتجويع شعوبها باعتبارهم الممولين للإرهاب ما دفع معظم دول العالم المتضررة من الإرهاب الى الازدراء من الاسلام وأهله، وأجبر الدول الحامية لهذه الممالك والمشيخات الى تقديم رؤية جديدة لازالة الخطر المستشعر في هذه المنطقة، والنتيجة الأهم لهذه الرؤية ستكون الترويج لمصالح اللاعبين الجدد في المنطقة وهم اسرائيل وتركيا وروسيا.

من الحقائق الجوهرية عن الوضع الحالي أنه نشأ نهج عبارة عن مزيج من السلبية والاستكانة اتبعه العرب في حل مشكلات منطقتهم وبسبب سرعة حركة الصهيونية العالمية في الساحة الأمريكية وظهور المحافظين الجدد والذي مكن الصهاينة من ملء فراغ كبير تركه العرب المشغولون ببطونهم وأموالهم وكراسيهم والاعتماد على الاجانب في حماية عروشهم من ثورات شعوبهم..

تقف منطقة الخليج حالياً عند مفترق طرق، حيث يوسع ملوك وأمراء الاختيار ما بين مقاربة ذات حد أدنى تهدف الى التحكم بالإضرار بشكل هامشي وسطحي كما هو الآن أو بين تأمين مستقبل المنطقة ولكن المستقبل لا يمكن تأمينه من خلال التخبط والتآمر على بعضهم البعض.. دساتير كل الدول والمواثيق الدولية تنص على عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى، وما حصل في مصر من تدخل من قبل بعض دول الخليج، وما يحصل في سوريا من محاولة اسقاط الرئيس الشرعي واستبداله بعصابات إرهابية، وكذا ما يحصل في اليمن اليوم من قبل قوى التحالف الخليجي والعربي والأوروبي بقيادة السعودية من الاصرار على اعادة الفار هادي رغم أنه سبق وقدم استقالته هو وحكومته وترك البلاد في فراغ دستوري وخان الوطن والشعب واستعان بقوات خارجية لتدمير البلاد ومستقبلها ولكن دول قادة الخليج أرادوا أن يخدموا أسيادهم الأمريكان والصهاينة في تدمير بلاد الإيمان والحكمة والحضارة وتحت مبررات واهية تارة إعادة الفار هادي وتارة محاربة إيران وأخيراً محاربة الحوثة، فالجميع دخلوا حرباً خاسرة منذ عامين ولم يحققوا أي هدف سوى قتل الشعب وتدمير مكتسباته وتجويعه محاولين اخضاعه للهيمنة والوصاية السعودية والأمريكية مع علمهم أن اليمن «طوال تاريخها لم تخضع لأي طاغية، ولم تفتح احضانها لأي غاز إلا ليُقبر هو وأحلامه تحت سنابك إبائها، ثم يكون لغيره عظة وعبرة».

علمهم أن المستقبل لا يمكن تأمينه من خلال التخبط أو العمل بطريقة مشوشة.. فسياسة الحد الأدنى التي تتبع خليجياً وعربياً تعني بلاشك التنازل عن حق ابداء الرأي حول مستقبل المنطقة والقبول بهيمنة القوى الدولية.

ولعل المعضلة الرئيسية التي يواجهها الرؤساء والملوك والأمراء في الوطن العربي تتمثل بأن الوضع الحالي يتطلب قرارات كبيرة على المدى البعيد والقريب، فالفكرة تركيز الحكومات على الأهداف الاستراتيجية البعيدة المدى في الوقت الذي دأبت على التلكؤ في الاستجابة لمتطلبات الحاضر رغم أن هذا هو بالضبط ما تتطلبه المرحلة الراهنة خاصة وأن الظروف الحالية الحرجة لا تقيم فرقاً بين الاجراءات الطويلة أو القصيرة الأمد، فالمنطقة تواجه حالياً النتائج المتراكمة لردود الأفعال العربية المتأخرة على سلسلة طويلة من المخاطر والتحديات التي كانت تعتبر مخاطر حاضرة في حينها، ومن المهم التفكير بمجموعة متكاملة من الاجراءات الاستراتيجية الموحدة والشاملة حتى لو تم تنفيذها على مراحل مع الأخذ بعين الاعتبار عدم توافر حرية الاختيار أو الانتقاء نتيجة مصاعب التراكم التاريخي، والتي تحتاج الى سياسات واصلاحات تشكل خروجاً جذرياً عن القواعد المألوفة، لأن توسيع القاعدة المحلية وبناء رؤية جديدة للمنطقة واعادة بناء اهتمام العالم بالجزيرة والمنطقة العربية عموماً سوف يعني اصلاحات حقيقية سيكون لها تكلفة سياسية واقتصادية، وهذا قد يؤدي الى بروز أنواع جديدة من المخاطر السياسية التي تصطدم مع مصالح الكثيرين في الدول والمجتمعات العربية، فعلى الصعيد المحلي يستدعي ذلك تغييراً في أسلوب الحكم وفتح حوار حول دور الدين وعلاقة المجتمع الخليجي والعربي بالمجتمع الدولي وأهداف التنمية وكيفية استخدام قوة الجماهير وحقوق وواجبات المواطنة، أما على الصعيد الاقليمي فالتحدي يكمن في تكوين رؤية ايجابية من شأنها ان تساعد في إعادة بناء المنطقة اقتصادياً وإعادة تأهيلها سياسياً وليس تدميرها من خلال اشعال الحروب والفتن وهذا ينطوي بدوره على مجازفات غير عادية إلا أنها ضرورية وإلا انحدرت المنطقة الى هاوية غير معروفة من الصراعات الدموية والانقسامات والضعف والفقر، وما يحصل الآن في العراق وسوريا وليبيا واليمن ومصر وتونس خير دليل على تلك المؤامرات الغربية والاقليمية على ثرواتنا النفطية والغازية وغيرها!!

حقيقة أن المعالجة للأوضاع الراهنة في الدول الخليجية والعربية تعتبر غريبة وتتعارض مع العادات المترسخة فيه، ومع ميثاق جامعة الدول العربية الذي عطل دورها واقتصر عملها على مراقبة الأحداث من بعيد بسبب التدخل السعوقطري، وكذا ما حصل في مواقف الأمم المتحدة ومجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان والتي تركت الطرق التقليدية في حل النزاعات بين الدول الى الدعم اللوجيستي والتأييد المعلن والسكوت المطبق على جرائم الحرب التي تشنها دول تحالف العدوان بقيادة السعودية على الشعب اليمني المظلوم والمكلوم والمحاصر براً وبحراً ووجواً للعام الثالث واستهداف الإنسان والشجر والحجر وكل شيء جميل في اليمن من خلال أموال البترودولار الخليجي والذي افرغ الأمم المتحدة من مهامها وأصبحت السعودية وقطر هما الداعمتان للإرهاب والقاعدة في العالم.. أن المنطقة تدفع ثمناً بسبب عدم الأخذ بزمام الأمور، وعدم التحكم الذاتي بالمصالح الحيوية في منطقة البحر الأحمر ومضيق باب المندب وقناة السويس، والاعتماد الكلي على أطراف أخرى لحل مشاكل المنطقة كأمريكا وبريطانيا وفرنسا وروسيا، وما حدث من تدهور في الوضع العربي بعد فوضى الربيع العبري عام 2011م، تشير الى هذا الثمن الذي تدفعه المنطقة، فالرضا الوهمي والاكتفاء بالحد الأدنى من قبل صناع القرار في المنطقة هما ألد الأعداء في هذه المرحلة بلا منازع، ففي هذا المناخ الجيوبوليتيكي كل فرصة ضائعة وكل قرار مؤجل يترجَم الى مخاطر حقيقية على دول وشعوب المنطقة، وأن كل فرصة ضائعة تعني افساح مجال السيطرة أمام رؤية منافسة أخرى من خارج المنطقة.

إن المأزق العربي الخليجي الراهن بين قطر من جهة وبين السعودية والإمارات والبحرين ومصر من جهة ثانية، يواجه خيارين لا ثالث لهما: فإما الوفاق، وإما الحروب الأهلية التي تهدد الوجود العربي من أساسه، وعلى كل منا أن يحدد أي خيار سيتخذ، ويتحمل مسئولية قراره.

* أكاديمي وباحث سياسي